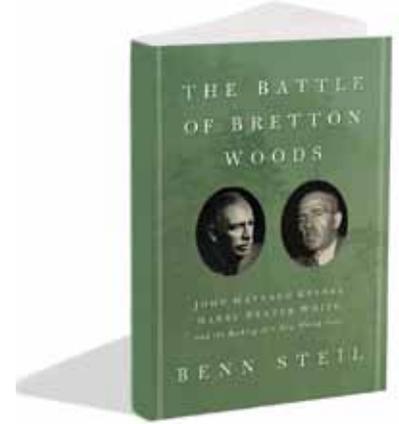


تجميل وجه التاريخ



بن ستيل
Benn Steil

معركة بريتون وودز

The Battle of Bretton Woods

جون ماينارد كينز وهاري دكستر وايت، وصنع نظام عالمي جديد

John Maynard Keynes, Harry Dexter White, and the Making of a New World Order

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2013, 472 pp., \$29.95 (cloth).

المؤتمر التاريخي الذي عُقد عام ١٩٤٤ في مدينة بريتون وودز في ولاية نيوهامشير، في الولايات المتحدة الأمريكية، من اسم هذا المنتج مرادفا لمؤسستي التعاون النقدي الدولي. ولكن حتى الواضعين الأصليين لاتفاقية بريتون وودز التي تأسس بموجبها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لم يعتبرا أنهما حققا نجاحا.

فأعرب المفاوضات والخبير الاقتصادي البريطاني المعروف جون ماينارد كينز عن فزع من إخفاق بريتون وودز في إنشاء صندوق النقد الدولي على نحو يمكنه من العمل مثل «البنك المركزي الممتاز» الذي كان في مخيلته. وبدلا من ذلك، قضى صندوق النقد الدولي عقودة الأولى كهيئة أكثر تواضعا - كما يراها المسؤول في الخزنة الأمريكية هاري دكستر وايت. وفي السبعينات من القرن الماضي، ذكر إدوارد برنشتاين، المتحدث الرسمي باسم الخزنة الأمريكية في بريتون وودز، أن «النظام النقدي الدولي لم يعمل على نحو جيد كما كان ينبغي له».

ومن الواضح أن سرد تاريخ بريتون وودز ينبغي أن يأخذ في اعتباره هذا التشكك في النظام وأثاره. ولكن بن ستيل (زميل

أول ومدير الاقتصاد الدولي في مجلس العلاقات الخارجية) يطرح تفسيراً أكثر تطرفاً. وإن يتوقف عند دور وايت زاعماً أنه عميل سري لم يتواصل فحسب مع السوفييت بشأن السياسة الأمريكية بعد الحرب، ولكنه أيضا - كما يقول ستيل - عمل نيابة عن الاتحاد السوفيتي للزج بالولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، ويصف المؤلف وايت بأنه مهندس نظام بريتون وودز الذي يضمن إنتاج، كما أشار في عباراته، «كارثة اقتصادية مفعجة».

وهناك قدر كاف من الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها في محفوظات السوفييت، والتي تدل على أن وايت قام خفية بتزويد المخابرات السوفيتية بمعلومات، وإن كان من المستحيل أن نعرف مقدارها أو ما إذا كان الاتحاد السوفيتي اعتمد عليها بقدر كبير. وحتى أكثر المؤرخين تعاطفا مع وايت يقرون بأنه اشترك في أعمال جاسوسية. ولكن ستيل يتجاوز هذا الحد كثيرا، ويشير إلى أن وايت، كان يعمل لصالح السوفييت، فكتب ملاحظات دبلوماسية للولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٤١ - ملاحظات اقترحت شروطا غير مقبولة بشكل ظاهر إلى حد جعل اليابانيين يقطعون المفاوضات ويهاجمون «بيرل هاربور»، ثم الزج بالولايات المتحدة في الحرب.

إنه ادعاء مريب لأسباب كثيرة. لم يكن وايت أو الخزنة في قلب المفاوضات الأمريكية اليابانية. ووقت كتابة الملاحظة التي يُفترض أنها بالغة الأهمية، كانت فرقة العمل اليابانية في عرض البحر تشق طريقها بالفعل نحو «بيرل هاربور». ورواية ٢٠٠٢ التي استخدمها ستيل لتأييد حجته تعتمد، في حد ذاتها، على وثائق أكد المؤرخان جون إيرل هاينز وهيرفي كليهر أنها زائفة.

وادعاءات ستيل بعيدة المدى المبنية على أدلة غير كافية لم تقتصر على جاسوسية وايت وحسب. فعند مناقشة السياسة النقدية، يكتب ستيل محبذا «نظام الذهب قبل عام ١٩١٤، وألياته التلقائية في تنظيم سعر الائتمان وتدفقات الذهب عبر الحدود» وبينما يتسق هذا الوصف مع النماذج الاقتصادية لكيفية نجاح نظام الذهب، فإنه لا يعكس المعرفة التاريخية حول كيفية نجاحه بالفعل.

وحتى في ظل نظام الذهب، كانت الأوراق هي وسيلة التداول الرئيسية. ولم

تُدخل البنوك المركزية المصدرة لأوراق البنكوت أي تعديل على مقدار العملة المتداولة كاستجابة آلية لتدفق التجارة، وفي اتباع تلقائي للنظام. وبدلا من ذلك، حددت السلطات النقدية أسعار الفائدة - ومن ثم مقدار المال المتداول - عند مستوى كانت تعتقد أنه سيحقق ربحية، يمكن لحكوماتها الاقتراض بناء عليه دون مواجهة مصاعب، ويسمح لها بالحفاظ على

لم يأت نظام بريتون وودز بنظام مثالي، وإنما جاء باتفاقية عقد مناقشات دولية.

قدر كاف من الذهب في حيازتها لضمان مصداقية الالتزام بتحويل الورق إلى قطع معدنية مسكوكة عند الضرورة.

يعني ذلك أن نظام الذهب، مثل نظام بريتون وودز، يعتمد على حسن تقدير صناع السياسات. ويكتب ستيل وكأن العالم، عندما تحول من نظام الذهب إلى نظام بريتون وودز ثم تحول بعد ذلك إلى الحقبة الحديثة لتعويم أسعار الصرف، انتقل من حقبة القواعد التلقائية إلى قاعدة صنع السياسات التقديرية، فأصبحت معرضة لخطر التأثير السياسي. وفي واقع الأمر، إن جميع النظم النقدية تستجيب للتأثير السياسي؛ والفروق بينها تنبع من الوضع السياسي، وليس من المؤسسات أو النظم في حد ذاتها. وجاء نظام بريتون وودز ونظام تعويم أسعار الصرف الحديث ببساطة استجابة لتأثيرات ديمقراطية أكبر من تأثير المؤسسات في حقبة نظام الذهب.

وإذا كان ستيل قد ذهب إلى أن النظام عند تطبيقه على هذا النحو لن يتمكن من الاستمرار إلى الأبد، بدلا من قوله إن بريتون وودز ضمن وقوع كارثة اقتصادية مفعجة، لكان محقا في قوله، ولكان كتابه أفضل من ذلك. وكان النظام الأصلي يقتضي قيام الولايات المتحدة - في ظل «مشروع مارشال» وكذلك «منظمة حلف شمال الأطلسي» - بتوفير دولارات لمواطني العالم وكذلك الحفاظ على قابلية التحويل السوري للذهب على أساس ٣٥ دولارا لكل أوقية، ولم تتمكن من أن تفعل ذلك إلى ما لا نهاية. ولكن هذه النتيجة الحتمية كانت

بنظام مثالي، وإنما جاءت باتفاقية بشأن عقد مناقشات دولية والتنسيق في بعض الأحيان. ومن المؤكد أن هذا الإرث سيكون هو نقطة البداية المتوقعة للتفكير ملياً في وجهة الأموال العالمية، وفي وجهة صندوق النقد الدولي بعد مرحلة بريتون وودز التي يمكن أن تقصدها في المستقبل.

إريك روكواي

أستاذ التاريخ في جامعة كاليفورنيا في ديفيس، ومؤلف الكتاب بعنوان: The Money-Makers: The Invention of Prosperity from Bullion to Bretton Woods (قيد الإصدار).

إدارة النظام النقدي الدولي لتحقيق الرخاء المتبادل باقياً، وإن كان من خلال الكلمات أكثر من تنفيذه في الواقع العملي. وفي تحليل مقارن للأداء الاقتصادي الدولي في ظل النظم النقدية المختلفة، يتوصل المؤرخ الاقتصادي مايكل بورديو إلى أن أداء نظام بريتون وودز كان أفضل من سائر النظم، بما في ذلك نظام الذهب. ففي ظل نظام بريتون وودز، نعمت الاقتصادات بالاستقرار وسجلت انخفاضاً في التضخم وارتفاعاً في النمو. ويقول بورديو إن أداء نظام تعويم سعر الصرف الحديث جيد أيضاً، بينما يسمح بالاعتماد بقدر أكبر على تقدير السياسات المحلية مقارنة بنظام بريتون وودز. لكن نظام بريتون وودز لم يأت

إشارة على نجاح النظام، وليس فشله: فلم يكن يهدف، برغم كل شيء، إلى مجرد تحقيق قابلية تحويل العملة وإنما كان يرمي كذلك إلى إعادة الإعمار والتطوير. ومتى أعيد بناء العالم وأصبح أكثر غنى، تنتفي الحاجة إلى قيام الدولار بدور محوري. والنظام الذي كان يتمحور حول الولايات المتحدة أصبح نظاماً متعدد الأطراف. ومع إنشاء حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights—SDR) وهو نظام من الأصول الاحتياطية الحقيقية - بدأ صندوق النقد الدولي يشبه البنك المركزي الممتاز الذي كان في مخيلة كينز. وبرغم انتهاء نظام بريتون وودز الأصلي في ١٩٧١، ظل هدف

تجريد البنوك

المصرفي، تشجع الحكومة الإقدام على المخاطر.

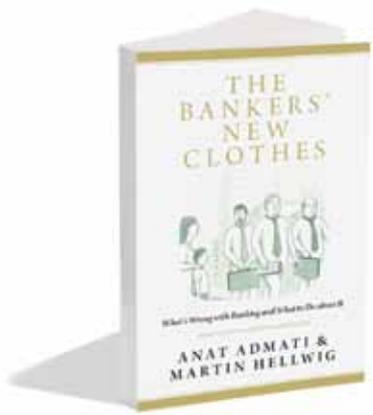
وتلمح هذه الحجج إلى أن زيادة نسب رأس المال يمكن أن يحقق منافع، نظراً لأن البنوك التي تتمتع بمستويات رسمة أفضل تواجه احتمالات فشل أقل، بينما يواجه بقيتنا عدداً أقل من العوامل الخارجية. ولكن كم يكلف ذلك؟ ففي ظل ما شبهناه بالطريق السريع، ربما يمكننا الحد من العوامل الخارجية التي تترتب على سوء القيادة إذا خفضنا حدود السرعة بمقدار بضعة أميال في الساعة. ولكن التكلفة ستكون هي استحالة الوصول إلى أي مكان خلال فترة زمنية معقولة. والحجج المعتادة للأنشطة الاقتصادية المضادة لفكرة زيادة رأس المال الإلزامي عادة ما تتطرق إلى الأمان مقابل النمو. وأهم مساهمة لهذا الكتاب هو تفنيده المقنع لهذه الحجج المعتادة.

ويذهب أحد الحجج المضادة لزيادة رأس المال في البنوك إلى أنها تفضي إلى عدم إتاحة رأس مال إضافي للاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض النمو. والمؤلفان مُحققان تماماً في قولهم إن هذه الحجة - وهي شائعة بصورة ملحوظة بين أناس لا بد وأنهم أفضل اطلاعاً - تستند إلى الخلط بين «رأس المال» و«الاحتياطيات». فالبنسبة للبنوك، رأس المال هو ببساطة عنصر حصص الملكية في الجانب الأيمن من الميزانية العمومية وينبغي، من حيث المبدأ، ألا تربطه أي علاقة على الإطلاق مع كيفية استثمار الأصول في الجانب الأيسر من الميزانية العمومية. أما الاحتياطيات، من ناحية أخرى، فهي النقدية التي يجب أن تبقى ساكنة. فرأس المال والاحتياطيات مختلفان وينبغي عدم الخلط بينهما في هذا النقاش.

وكلمة «زيادة» بالنسبة لأدماطي وهيلويغ تعني نسب رأس مال تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪، أي أكثر من ضعف المستويات المقترحة في اتفاقية بازل ٣ الأخيرة - حسب طريقتك في الحساب. وتمثل حجته مساهمة مهمة في الحوار بشأن تنظيم رأس المال - مع التحذير من أمر واحد، وهو ما سأنترق إليه.

إن الحجة الأساسية لزيادة نسب رأس المال - أو نسبة رأس مال البنك إلى المخاطر التي يتعرض لها - حجة مقنعة: فإذا كانت حالات الفشل المصرفي تفرض عوامل خارجية على بقيتنا، ينبغي أن نبحث عن سبل تقلل من احتمالات حدوث هذا الفشل وتقلل من تكلفته. وزيادة نسب رأس المال - وتوصف في بعض الأحيان بأنها «تخفيض نسب الرفع المالي» - أسلوب منطقي لجعل البنوك أكثر أماناً. ويمكننا تشبيه هذا الحالة بحدود سرعة القيادة في الطرق السريعة، التي يمكن تبريرها وإرجاعها إلى المخاطر الكبيرة من إصابة المشاة والسائقين الآخرين نتيجة لخطأ سائق واحد يقود بسرعة.

ويستفيض المؤلفان في تحليل هذا المنطق، ويجادلان على نحو مقنع بأن الإجراءات الحكومية أسفرت عن تفاقم المخاطر المصرفية المفرطة بأساليب عدة. أولاً، منح ميزة ضريبية للدين مقارنة بحصص الملكية يعني تشجيع الحكومات لزيادة الرفع المالي بين البنوك. وثانياً، من خلال عمليات إنقاذ دائني البنوك المعسرة، تتسبب الحكومات في انخفاض تكاليف الديون التي تتحملها البنوك بصورة مسبقة - مقارنة بالسوق الحر - وأخيراً، من خلال خفض التكاليف اللاحقة التي يتحملها المديرون وحملة السندات نتيجة للفشل



أنا أدماطي ومارتن هيلويغ
Anat Admati and Martin Hellwig

المصرفيون في حلتهم الجديدة
The Bankers' New Clothes

ما هي مشكلة القطاع المصرفي وماذا نفعل حيالها
What's Wrong with Banking and What to Do about It

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2013, 392 pp., \$29.95 (cloth).

٤
التنظيم المالي موضوع الساعة في أعقاب الأزمة الأخيرة، فطرح بالتالي كثير من الاقتراحات المعقدة، وظهرت مجموعة مذهلة من الاختصارات والهيئات الجديدة. غير أن أنا أدماطي ومارتن هيلويغ يطرحان حجة قوية في كتابهما الجديد لإيجاد حل تقليدي وبسيط للإقراض المفرط غير المنظم ألا وهو زيادة نسب رأس المال في البنوك.

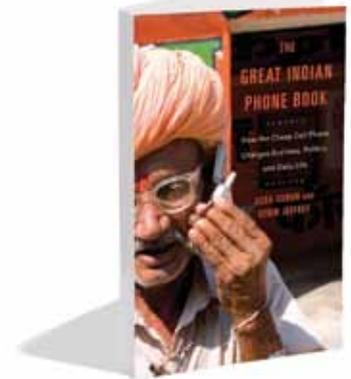
أما الرأي الثاني المعارض لرأس المال المصرفي المكلف فيذهب إلى أنه نظرا لمتطلبات السوق التي تقتضي تحقيق عائد على حصص الملكية أعلى من العائد على الدين، فإن إجبار البنوك على الاحتفاظ بمزيد من حصص الملكية سيرفع التكلفة الكلية لرأس المال التي تتحملها البنوك، مع انتقال هذه التكلفة إلى الاقتصاد ككل. وتتعارض هذه الحجة بوضوح مع نظرية موديليان-ميلر، التي تفترض عدم وجود علاقة بين قيمة أي مشروع وكيفية تمويله، إذا تساوت كل العوامل الأخرى. وينجح المؤلفان في تفسير الأفكار وراء هذه النظرية لمن يستهدفون من القراء (العاديين)، وهي مهمة أصعب بكثير مما تبدو. وكانت لي محاولات كثيرة باءت كلها بالفشل - وأعتزم الاستعانة ببعض الشروح في هذا الكتاب في محاولتي التالية.

والمأخذ الوحيد لي على هذا الكتاب هو تركيزه بصورة ضيقة جدا على البنوك «التقليدية»، التي تكون أجهزتها التنظيمية متطورة. ويمكن للأجهزة التنظيمية إنفاذ (أو أن تحاول على أقل تقدير إنفاذ) معايير رأس المال في البنوك. غير أن الأزمة الأخيرة بدأت واستشرت فيما يُطلق عليه قطاع صيرفة الظل، وعالم التوريق الخاضع لدرجة أخف بكثير من التنظيم، واتفاقات إعادة الشراء، وأسواق المال قصيرة الأجل الأخرى. وبالفعل، إذا أردنا أن نزيد رأس المال الإلزامي في البنوك التقليدية دون أن نفعل أي شيء حبال صيرفة الظل، فمن شأنها أن تزعزع استقرار النظام المالي ككل بسهولة مع تحرك المزيد من الجهاز نحو الظل. وحتى الانحراف الطفيف عن نظرية موديليان-ميلر، وهو بالتأكيد أمر قائم في الواقع العملي، يمكن أن يحفز قدرا كبيرا

من المراجعة التنظيمية بعيدا عن المصارف التقليدية (وبالفعل، يُلقى اللوم أحيانا كثيرة على هذه المراجعة التنظيمية الهامشية عند الحديث عن نمو صيرفة الظل قبل الأزمة). ويعالج المؤلفان هذه المخاوف في الكتاب حتى نهايته، لكنها رافضان بشدة لحجم المشكلة. فلو كنا نعيش في عالم تضطر فيه كل المدخرات إلى التوجه نحو البنوك التقليدية، كان سيمكننا أن نركز حصريا على الأمان في هذه البنوك. ولكن في عالم تتعدد فيه الطرق السريعة المتوازية، فتحديد السرعة في واحد منها فحسب قد يجعل الطرق الأخرى تعج بالازدحام وحوادث السير.

أندرو ميتريك
أستاذ مشرف على كرسي
مايكل جوردان للتمويل
الإدارة، كلية بيل للإدارة

دق جرس التغيير



بقلم روبن جيفري وآسا دورون
Robin Jeffrey and Assa Doron

«كتاب الهاتف الهندي العظيم»
The Great Indian Phone Book

Harvard University Press, Cambridge,
Massachusetts, 2013, 336 pp., \$29.95 (cloth).

مؤسسة التمويل الدولية، وهي إحدى المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي، أن شبكة الهواتف المتنقلة هي «أهم آلة عرفها التاريخ». وفي هذا الكتاب يقدم المؤلفان، وأحدهما مؤرخ والأخر باحث في علم الأنثروبولوجيا، وصفا تفصيليا لأثر صناعة الاتصالات اللاسلكية الهائل على أكبر البلدان الديمقراطية في العالم.

ويعد هذا الكتاب مهما ويمكن أن يستفيد بقرائه الطلبة وعلماء الاجتماع ومدبري المشروعات التجارية، وفي واقع الأمر، أي شخص مهتم بالتغيير

وقد قرر المؤلفان جيفري ودورون أن يركزا على الهند، التي شهدت زيادة كبيرة جدا في معدل انتشار الهواتف المتنقلة مقارنة بغيرها من المناطق حول العالم، نظرا لأن طبيعتها المتنوعة والمركبة تؤهلها لتكون محل دراسة أكثر فعالية ومردودية. لكن الدروس المستخلصة من حالة الهند لا تقتصر على شبه القارة الشاسعة فحسب. فهناك بعض المشكلات والتحديات التي واجهتها مجموعة متنوعة من شركات نظم الاتصالات في مختلف الأسواق الإقليمية داخل الهند واجهته كذلك شركتي «ديجيسل» (Digicel)، في أسواق مختلفة تماما في منطقتي المحيط الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ - في بلدان مثل هايتي وباراغواي غينيا الجديدة.

وتعد بابوا غينيا الجديدة سوقا كبيرة تضم قرى متنوعة تنوعا مذهلا - أكثر من ٨٠٠ لهجة - لا يفصل بينها سوى مئات الأمطار، وتقيم فيها فئات كبيرة من السكان التي لا تفهم لغة بعضها البعض. وتتصف الأراضي في البلاد بالوعورة أو سوء أحوال الطرق أو عدم توافرها، مما يمثل صعوبة في بناء أبراج الاتصالات. ونحن في بابوا غينيا الجديدة أيضا - كما هو الحال في شركة «بهارتي آيرتل» (Bharti Airtel) الهندية، المشار إليها في الكتاب - نرغب في إيصال رسائلنا التسويقية بالشكل السليم وصياغة اشتراكات مسبقة الدفع ونماذج للتوزيع الملائم للحصول على الهواتف المتنقلة وبطاقات «وحدات تعريف المشتركين» (SIM).

الذي حدث وأثاره على المجتمعات النامية والمركبة. ويوضح المؤلفان عبث محاولات البيروقراطيين والزعماء السياسيين لمقاومة أو منع التغيير الذي أحدثته هذه القوة الساحقة للاتصالات اللاسلكية أو حتى السيطرة عليه. ويتضح هذا الأمر تماما من خلال محاولات السلطات الهندية والأمريكية والأوروبية لتسويق طيف موجات التردد لتكنولوجيا الاتصالات المتنقلة من «الجيل الثالث» (3G) مقابل مبالغ ضخمة - حيث يتبين مدى خطأ هذا التصرف الذي كان من الممكن أن يعيق أو يؤخر بدء العمل والاستثمارات في موجات التردد من «الجيل الرابع» (4G) وموجات التردد من «التطور طويل الأجل» (LTE)، وهي الجيل التالي من تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية. ويذهب البعض إلى أن الحكومات من واجبها زيادة الإيرادات من هذه الأنواع من الخدمات إلى أقصى حد. ولكن إذا كان سعي الحكومات لزيادة الإيرادات على المدى القصير سيؤدي إلى الحد من قدرة شركات نظم الاتصالات على سرعة تنفيذ الاستثمارات الرأسمالية في التكنولوجيا الحديثة وفي الوقت المناسب، فإن ذلك سيضر بمجتمعاتها في نهاية المطاف. ومع صعوبة توفير رؤوس الأموال للاستثمار، فإن استخلاص مبالغ طائلة من شركات نظم الاتصالات سيعرقل الاستثمارات ويؤخرها وفي نهاية المطاف سيرفع التكلفة على المستهلك. فالفكرة التي حان وقتها لا يمكن مقاومتها، ولا ينبغي تأخير تنفيذها.

الرخيصة من حيث التوقعات بالنسبة لوضع المرأة في البلدان التي لا يزال معدل التغيير فيها بطيئاً، لأسباب ثقافية. ويقدم المؤلفان وصفاً للقوة المتميزة المتمثلة في الهاتف المتنقل الرخيص والتي تجعل هذا الجهاز

وحققت شركات الدعاية والتسويق أرباحاً كبيرة، وكذلك مصممو البرمجيات، وفتحت أفاق جديدة أمام أشخاص لم تتوفر لهم من قبل مثل هذه الفرص، في مجالات مثل تصميم خرائط موجات الراديو وبناء أبراج الاتصالات.

ومثل شركات نظم الاتصالات الناجحة في الهند، لم نقصر جهودنا على الفئات والمناطق الأكثر رخاءاً في البلدان التي نعمل فيها. ومن خلال تعاوننا الوثيق مع الحكومات، استطعنا النفاذ سريعاً إلى أكثر المناطق صعوبة في هذه البلدان - الجبال الزرقاء في جامايكا، والمرتفعات الجبلية في بابوا غينيا الجديدة، والمناطق الزراعية الشائبة والمناطق المحرومة في هايتي.

الهواتف المتنقلة الرخيصة وفرت أداة للفقراء ساهمت بصورة كبيرة في تحسين نوعية حياتهم والفرص المتاحة لهم.

المُربك إلى حد بعيد في متناول الفقراء. والاتجاه العام، مثلما يقول المؤلفان، «لا يمكن التنبؤ به لكنه جدير بالمراقبة والدراسة». ويرى المؤلفان أن كل فصل من فصول الكتاب الثمانية جدير بأن يكون كتاباً في حد ذاته. وهما محقان فيما يذهبان إليه. وكان النجاح الملحوظ نصيرهما فيما أعلنانه من هدف لتأليف كتاب يضم بين طياته «دراسة سليمة مشجعة للقراءة ومصطلحات بسيطة».

ويأتي الجزء الأخير من الكتاب، الذي يتناول استهلاك خدمات الاتصالات اللاسلكية، ليؤكد تجاربنا. فقد تبين لنا أن صيادي الأسماك في ساموا تصرفوا بطريقة مماثلة لنظرائهم في ولاية كيرالا الهندية، حيث قاموا بتزويد زملائهم في البحر بالمعلومات حول أفضل الموانئ لتفريغ حمولات الصيد، ومعلومات حول أحوال الطقس، فضلاً على نداءات الاستغاثة في حالات الطوارئ، وتبادل المعلومات حول أفضل أماكن الصيد في أي أوقات معينة. وقد تحقق التمكين للمنتجين أصحاب المشروعات المحدودة، سواء في الهند أو جامايكا أو هايتي، من خلال استخدام خدمات الهواتف المتنقلة، الأمر الذي عزز من تواصلهم مع الأسواق وأسعار السوق. ويسود التفاؤل في الفصل الذي يتناول أثر حصول المرأة على خدمات الهواتف المتنقلة

كذلك، كما يشير المؤلفان، وفرت أجهزة الهواتف المتنقلة الرخيصة أداة للفقراء ساهمت بصورة كبيرة في تحسين نوعية حياتهم وزيادة الفرص المتاحة لهم. لكن هذه التحسينات لم يكن مرجحاً حدوثها بهذه السرعة والقوة والفعالية بدون حماس قيادة الأعمال الذي أبدته شركات نظم الاتصالات في الهند. فقد انتقلت مهاراتها وقدراتها الفنية إلى مجتمع لم يكن لديه فرصة لإظهار قدراته الكامنة.

فقد وجدت شركات نظم الاتصالات أن الاتصالات اللاسلكية هي تكنولوجيا الجماهير. وبحلول عام ٢٠٠٧، كانت صناعة الهواتف المتنقلة في الهند قد وفرت ٢,٥ مليون فرصة عمل في قطاع خدمات الاتصالات اللاسلكية، ولا يشمل هذا الرقم أهم الوظائف في مجال قيادة الأعمال والابتكار، أي العاملين في الإصلاحات ومبيعات الأجهزة المستعملة.

دينيس أوبرايان

رئيس مجلس إدارة مجموعة ديجيسل، ورئيس مجلس إدارة وأحد مؤسسي مؤسسة «فرنتلان» المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

COLUMBIA | SIPA School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2014–2015 program begins in July of 2014. Applications are due by January 5, 2014.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree_programs/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu